

إمارة المؤمنين : مقارنة في المفهوم

ك: فضيلة الأستاذة عائشة أبو عطاء الله
المنشورية الإقليمية للشؤون الإسلامية بسلا

لقد اقتضت السنن الكونية والشرعية أن تجتمع الأمم تحت قيادة واحدة جمعت من الصفات ما يجعلها أهلا للزعامة والريادة. وكذلك الشأن بالنسبة لأمير جماعة المؤمنين كما نص على ذلك الحديث النبوي الشريف في مسألة التأمير حتى في حالة الصحة الثنائية. والغرض منه نفي الخلاف المؤدي إلى الفرقة والتنازع المفضيين إلى الفشل وذهاب الريح. بل إن الإسلام نظم الإمارة تنظيما محكما وجعل الانقياد والتبعية فيها واجبا دينيا.

و إن أول من لقب بأمير المؤمنين هو الخليفة الراشد الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه. ومنذ ذلك الحين صارت سنة حسنة إلى يومنا هذا. ورغم خصوصية الحالة المغربية المتمثلة في الاستقلال عن الشرق فإن المغرب الأقصى كان أشد تشبها بهذا التقليد الشرعي. الذي هو في الحقيقة ليس مجرد لقب يلقب به شخص معين بل هو مركز سلطة دينية تحتويها مؤسسة قائمة بذاتها تترتب عليها واجبات ولها على الرعية حقوق والتزامات.

تقتضي مقارنة موضوع إمارة المؤمنين التطرق لتعريف المصطلح لغة واصطلاحا:

أما في كتب اللغة فقد ورد في لسان العرب¹ في كلمة «أمر» قال: «الأمير: الملك النافذ أمره. وأمر الرجل يأمر إمارة إذا صار عليهم أميرا. وأمره في كذا مؤامرة: شاوره. وأمر الأمر: أي امتثله. وأتمروا به إذا هموا به وتشاوروا فيه. وقوله تعالى: (وأتمروا بينكم بمعروف): أي ليأمر بعضكم بعضا بالمعروف»².

وبالرغم من شح التعاريف الخاصة بإمارة المؤمنين في الدراسات والفكر الإسلاميين فإننا يمكن أن نستخلص تعريفا من أحد الدروس الحسنية التي تلقى بين يدي أمير المؤمنين حفظه الله، الذي اعتبر فيه الشيخ المحاضر: بأن الإمامة أو الخلافة أو إمارة المؤمنين هي النيابة عن رسول الله الكريم في تنفيذ أحكام الشريعة التي هي مرآة تعكس إرادة الحق تبارك وتعالى صاحب السيادة المطلقة. وعرفها العلماء بأنها ولاية عامة في الدين والدنيا توجب طاعة موصوفها في غير منهي³. وهي تستوجب إجماع الأمة بشكل مباشر أو من خلال أهل الحل والعقد للأمة بواسطة عقد البيعة الشرعي. وحكم البيعة في الإسلام الوجوب. وهي كما يقول العلماء

مأخوذة من البيع ذلك أن المبايع للإمام يلتزم أن يقيه بنفسه وماله، فهي أول الطاعات الواجبة ولا يحق لأحد أن يتنصل منها ومن الضروري أن تكون على نية الدوام والاستمرار وعدم التعدد.

على هذا الأساس بنيت إمارة المؤمنين في قطرنا الحبيب منذ زمن طويل، فاجتمع حولها المغاربة وجعلوها أمانة في أعناقهم، وبذلوا في سبيلها أرواحهم حين امتدت أيادي المحتل الغاصب ونفت قائدهم محمد الخامس رحمة الله عليه، وبها تم لنا لم شملنا بعد أن تفرق غيرنا وكانوا شيعا، فضمنت للشعب الطمأنينة والسكينة في دينه وديناه ومضى الجميع في طريق التنمية والعمارة والرقى و الازدهار بفضل الله تعالى أولا ثم بفضل حكمة المغفور له بإذن الله تعالى الملك الحسن الثاني وبعده بفضل عزم وإصرار أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله وأيده، فقد حرص جلالته، إضافة إلى صيانة الموروث وحفظه، على تكييف ذلك حسب ما تقتضيه ضرورة العصر والمستجدات الإقليمية والعالمية من تجديد في تفسير أمور الدين وصونه من الحركات الهدامة ومن الغلو المفضي إلى فتنة البلاد والعباد، وهكذا تدفق هذا السيل المبارك من الإصلاحات التي تخص الشأن الديني خطابا ومؤسسات وفق ما تتطلبه قواعد تدبير الاختلاف.

وانسجاماً مع هذه الرؤية الشمولية، يبدو من المفيد تركيز الاهتمام في تناول هذا الموضوع على بعض القضايا الإشكالية التي تستدعي المعالجة، وهي البعد التاريخي والحضاري المرتكزان على المرجعية الدينية الإسلامية كمنظومة من المبادئ والقيم السامية إلى جانب التعاليم والأحكام الفقهية، ثم لابد من التعرّيج على الظاهرة الدينية بالمغرب المعاصر من حيث كونها ذات جذور تاريخية ومن حيث إمكان التأقلم مع المحيط والمستجدات الكونية والمحلية، ليتم أخيراً التطرق لمبدأ الشرعية وما يترتب عنه.

1- تاريخ الدولة المغربية ومرجعياتها

وصل الإسلام إلى المغرب منذ القرن الأول الهجري وبالضبط سنة 50 للهجرة مع الصحابي عقبة بن نافع رضي الله عنه، الذي ذكر عنه التاريخ أنه لما انتهى إلى بلاد أسفي وأدخل قوائمه فرسه في البحر ووقف ساعة ثم قال لأصحابه: «ارفعوا أيديكم ففعلوا وقال اللهم إني لم أخرج بطرا ولا أشرا وإنك لتعلم إنما نطلب السبب الذي طلبه عبدك ذو القرنين وهو أن تعبد ولا يشرك بك شيء، اللهم إنا معاندون لدين الكفر ومدافعون عن دين الإسلام فكن لنا ولا تكن علينا يا ذا الجلال والإكرام» ثم انصرف راجعا⁴.

منذ ذلك الحين توالى الإمارات الإسلامية على حكم المغرب الأقصى الفسيح الذي عم شمال إفريقيا. بدأ من الدولة الإدريسية، حيث إنه لما وصل إدريس الأول إلى المغرب هو ومولاه راشد بايعته قبيلة أوربة اعتبارا لنسبه الشريف ولما له من الفضل والعلم والدين الشيء الكثير وكان ذلك سنة 172 للهجرة. وقد تزوج من كنزة وكانت أمازيغية وذلك في سياق بناء الدولة الإسلامية المغربية بواسطة عقد البيعة الشرعية بما هي حق لله تعالى. وهكذا اندمج حق الرحم في هذا المعنى العام ليتشكل مفهوم الأسرة الوطنية. وبات الدين الإسلامي هو دين الدولة وأساسها الصلب المتين، والنسب الشريف المتصل لآل البيت هو مرتكز البيعة التي كانت تعقد للسلطين. وقد حرص هؤلاء على التزوج من مبايعهم فيجمعوا بذلك بين النسب الشريف والرحم المتمثل في القرابة الزوجية. وكذلك الشأن بالنسبة للدولة العلوية التي سارت على نفس النهج والمنوال. فقد تزوج المولى الحسن الداخل الرجل الناسك العالم التقى ابنة الشيخ أبي إبراهيم، واستمر خلفه على طريقته إلى وقتنا الحاضر.

لقد أعاد المغفور له الحسن الثاني للقب «أمير المؤمنين» لمعانه ودوره الديني والتاريخي منذ توليه العرش سنة 1961 وأسس لذلك دستورا ودينا، ففي ظروف اهتزاز كثير من الثوابت السياسية - سواء قبل انهيار الكتلة الشيوعية أو بعدها. وما تلا ذلك من أحداث لا تزال جلياتها إلى الآن. وما كان لها من آثار مختلفة على كثير من البلاد العربية والإسلامية - بقي المغرب بحمد الله في أمن وأمان⁵.

2- منطق الخصوصية المغربية

نقصد بمنطق الخصوصية ذلك المضمون التاريخي والفكري والسياسي الذي يجعل التجربة التاريخية المغربية متميزة عن غيرها في العالم العربي. هذه الخصوصية لها أصل يتعلق بصيرورة الدولة والمجتمع المغربيين وهو ما نسميه بـ«الخصوصية الأصلية»، ولها فرع يتعلق بالإطارات الإيديولوجية والحركية المفردة في الحالة المغربية، وهو ما يمكن أن نسميه إجرائيا بـ«الخصوصية الفرعية».

إن الأبعاد المتعددة الفكرية والتاريخية والسياسية المشكلة للخصوصية التاريخية للمغرب الأقصى في علاقته بالشرق العربي، ستمكن المغرب من الامتناع عن الخضوع للخلافة العثمانية، ذلك أن المغرب الأقصى كان دولة مستقلة عن الخلافة العثمانية، ولم يسبق له أن خضع لسلطانها المباشر أو غير المباشر في أي وقت من الأوقات، وهو بعد لم يفقد استقلاله إلا مع معاهدة الحماية التي فرضتها عليه فرنسا عام 1912، بما سيحكم خطاب الحركة الوطنية المغربية في مستويين أساسيين:

- أيديولوجيا: حكم منطق النضال المشترك ضد المستعمر العلاقة مع الدول العربية الأخرى وحركاتها التحررية. لأجل تأكيد الهوية العربية الإسلامية لشعوب شمال إفريقيا. ولذلك كان الاتجاه نحو المشرق فقط لتأكيد الطابع الإسلامي للوطنية المغربية.

- سياسيا: كان المطلب السياسي لا يتجه عمودياً إلى الماضي في النظر لطبيعة الدولة. بل يتجه إلى استرجاع الدولة القطرية القائمة ويهدف إلى بنائها وتأكيداها.

إن منطق الخصوصية في طلب استرجاع الدولة القطرية القائمة وتأكيد استقلاليتها. لم يسمح بانجاس أي منطق وحدوي سواء بغطاء قومي أو إسلامي. حيث سيكون المضمون الأيديولوجي للصراع السياسي مختلفاً تماماً عن غيره في المشرق العربي. بل إن المؤسسة الملكية «ستقاوم» من أجل تأكيد الخصوصية المغربية وعزل المغرب عن المشهد القومي. واختزال العلاقة في مضمون رمزي هو العلاقة بفلسطين (لجنة القدس). مع نقض النموذج الإسلامي الإيراني والسعي لتفكيك مضمونه العقائدي وربط سياق الثورة بالخميني. بمعنى أن المغرب ظل مرتبطاً بالبعد الإسلامي أفقياً. ولم يكن ليرتبط بها عمودياً على مستوى الإطار الأيديولوجي الذي يمكن أن يربك أيديولوجية الدولة المغربية.

لقد كان لأبعاد الخصوصية المغربية التاريخية والفكرية الأثر البالغ في صوغ المجال السياسي والاجتماعي المغربي. وفق نموذج تعددي ومنفتح على الخبرات والتجارب الكونية. لكن السياق السياسي «الخاص» سيدفع النظام السياسي المغربي إلى تبني «براغماتية» إضافية. في التعاطي مع مختلف التحولات وفي بناء العلاقات مع مختلف الأطراف السياسية. حيث ظلت عمليات إعادة بناء «الخصوصية» وتدعيم خياراتها مجالا خصبا لتعزيز شرعية النظام السياسي وضمان توازنه⁶.

3- مبدأ الشرعية: عقد البيعة

يتأسس مفهوم البيعة على اللفظة الفقهية «العقد» التي تعني الاعتراف المتبادل. والقبول المتبادل. والشرعية المتبادلة القائمة على الالتزام المتبادل. فهناك التوافق على المرجعية التي تجمع النظام السياسي والجماعة. تلك المرجعية القائمة على الأسس العقدية والأخلاقية المعيارية والقانونية الإجرائية

ولقد تم تقعيد المصطلحات السياسية التي تستلزمها إمارة المؤمنين. بحيث تم استخدام مفهوم «البيعة» كمصدر لمشروعية حكم أمير المؤمنين في عديد من الخطابات الملكية. كان أولها في الخطاب الأول للملك الراحل الحسن الثاني بعد توليه العرش 3 مارس 1961. وهذا

ما أكدته أيضا وزير الأوقاف والشئون الإسلامية آنذاك عبد الكبير العلوي المدغري: «لقد كان الإسلام وما يزال في المغرب هو القاعدة الأساسية التي يستمد منها نظام الحكم مشروعيته؛ لأنه نظام قائم على البيعة. ولقد كان وما يزال أول ركن من أركان هذه البيعة هو الحفاظ لهذه الأمة على دينها».

ولعل من أهم مميزات حقل إمارة المؤمنين إقصاء الوسطاء بين الإمام والرعية. ولذلك فإن العلماء لا يمكن أن يشكلوا إلا وسيطا ظرفيا؛ لأن الملك بوصفه أميرا للمؤمنين هو العالم الأول. كما أن إقصاء الوسطاء بين الإمام والأمة في حقل إمارة المؤمنين يفيد في مركزية السلطة ووحدتها. بحيث لا يمكن الحديث عن فصل السلطة في هذا المستوى. وهو ما بدا واضحا من خلال الخطاب الملكي في 22 مايو 1979م الذي يؤكد أنه إذا كان هناك فصل للسلطات فإنه لا ينطبق على الملك.

وكما سبقت الإشارة فإن الملك في حقل إمارة المؤمنين يستمد مشروعيته من البيعة التي عرفها ابن خلدون في المقدمة بأنها «العهد على الطاعة».

4- إمارة المؤمنين في الدستور المغربي

تأخذ المملكة المغربية طابعا خاصا في مسألة تنصيب الزعامات الدينية بها. حيث يُعَدّ الحاكم (الملك) هو المتحكم الرسمي الأول في التوجيه الديني بها. وهو حاليا محمد السادس الذي تولى الملك في 23 يوليو 1999. إثر وفاة والده الملك الحسن الثاني.

ومنذ سنة 1961 ظهر بالمغرب مصطلح «أمير المؤمنين» الذي سمح للملكية بالتحكم الشامل في الحقل الديني. وقد تم تقعيد مؤسسة إمارة المؤمنين دستوريا من خلال الفصل 19 من الدستور المغربي الذي يقول: «الملك أمير المؤمنين. والمثل الأسمى للأمة. ورمز وحدتها. وضامن دوام الدولة واستمرارها. وهو حامي حمى الدين. والساهر على احترام الدستور. وله صيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة». وهذا الفصل تضمنته الدساتير الثلاثة التي عرفت المملكة المغربية سنوات 1962م، و1970م، و1972⁷. إن سلطة الملك بوصفه أميرا للمؤمنين هي سلطة شاملة جتاحت المجال السياسي للأمة بأكمله؛ لأنها حسب الأستاذ ظريف سلطة تجد مرجعيتها في الشرع كنظام معياري لحقل إمارة المؤمنين.

ولقب «أمير المؤمنين» بحيل على الشخص/الحاكم الذي يمثل الله في الأرض ويدافع عن الإسلام. إنه ظل الله في الأرض بتعبير وزير الأوقاف المغربي السابق الأستاذ عبد الكبير العلوي

المدغري في كتاب يحمل نفس العنوان، إنها بذلك إمارة قائمة على مبادئ الوحدة، والإجماع، والأمة، والشورى، وهي المفاهيم التي كان ينضح بها الخطاب السياسي عند محمد الخامس وأيضاً عند الحسن الثاني.

خاتمة

الحديث عن إمارة المؤمنين ذو شجون، ولا يمكن أن نستوفيه حقه إلا إذا سودنا المئات من الصفحات في بحوث مسترسلة شاملة تستعرض كل الجوانب، إن على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي الواقعي. هذه الأهمية لم تكن لتنمو وترعرع بعيداً عن التكيف والتجديد الذي تقتضيه المؤسسة في تدافعها مع مستجدات العصر وآفاته التي تفتأ تتناسل وتتعاظم.

وهكذا فإن إمارة المؤمنين صمام أمان وحرز متين للأمة المغربية من كل الأخطار التي هددت ولا زالت تهدد وحدة وتماسك الشعوب والأمم، بل وتزج بها في الصراع المسلح وغير المسلح والتقاتل على السلطة الذي يذهب ضحيتها المدنيون العزل الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيما يحدث، والذين لا يطمعون إلا في الحد الأدنى من ضروريات الحياة والعيش في أمن وأمان وطمأنينة واستقرار. ويكفي أن نلتفت إلى من حولنا وما يجري في مجموعة من الأقطار الإسلامية لنثبت هذه الدعوى.

وما يميز التوجه الديني المغربي هو كونه حريصاً على الأخذ بسماحة الدين ويسره كما أمر بذلك الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه. فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة»⁸. وهذا مما يحسب له ويسمه بسمه الوسطية والاعتدال كما قال تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)⁹. وهذا أيضاً ما أكدت عليه الخطابات الملكية، وأعطيت بشأنه التوجيهات السامية في تدبير الشأن الديني. وليس هذا فقط بل إنه تم الحرص على لم شمل وشعث مكونات الشعب المغربي من خلال تبني سياسة «ضم القريب وتقريب البعيد» التي تضع في جهة واحدة مختلف الأطراف بعيداً عن المواجهة والتصادم، ولكن بواسطة الحوار المثمر البناء والتأثير على الآخر وإقناعه بالحجة والبرهان والحكمة والحلم أحياناً كثيرة والقول البليغ للمتعبين المتشددين أحياناً أخرى كما أمر بذلك الله ورسوله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

من كل ما سبق لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن مظلة «إمارة المؤمنين» هي السبيل الوحيد والأوحد لتحقيق الطمأنينة والسكينة لممارسة الشعائر الدينية لكل مكونات الشعب، وهي

فضلا عن ذلك واجب ديني، بل هي من أوجب الواجبات التي فرضها الله على الجماعة المؤمنة بواسطة عقد البيعة الشرعي المبني على الطاعة في غير المعصية. وقد جاءت الأحاديث تترى في هذا الصدد. فقد جاء في «صحيح مسلم» في باب «من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع» عن عبد الله بن عمر رضي الله عنها أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»¹⁰. وفي حديث آخر عن شعبة بن زياد بن علاقة قال: سمعت عرفة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ثم إنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هاته الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان»¹¹. هكذا كان ولا يزال حكم الإسلام على المفرقين الممزقين لأوصال الأمة إذا أصروا على ضلالهم ولم يعتنقوا جادة الصواب ولم يتوبوا إلى رشدتهم.

الهوامش

- 1- «لسان العرب»، الجزء 4.
- 2- «مختار الصحاح»، الجزء 1، ص 10.
- 3- درس حسني ألقاه الأستاذ الشيخ إبراهيم صالح الحسيني رئيس هيئة الافتاء بنيجيريا بتاريخ 27/09/2007.
- 4- كتاب «الاستقصا لتاريخ دول المغرب الأقصى»، ص. 137، ج 3.
- 5- «دليل الإمام والخطيب والواعظ» - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص. 37.
- 6- «الإسلاميون المغاربة ومسألة الخلافة»، عز الدين العزماني.
- 7- «المغرب الإمارة للملك والزعامة بالانتخاب»، عادل اقلعي.
- 8- «صحيح البخاري»، باب «الدين يسر وقول النبي صلى الله عليه وسلم: أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة».
- 9- سورة «البقرة»، الآية 143.
- 10- «صحيح مسلم»، الصفحة 1478، ج 3.
- 11- نفس المرجع السابق.